الكويت

الجدول 1

	2017
عدد السكان (بالمليون)	4.1
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	119.5
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	28894
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	100.6
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات	74.7

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظات:

(أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

سجَّل معدل نمو إجمالي الناتج المحلي تحسُّنا مع ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة إنتاج النفط في أعقاب قرار منظمة أوبك في منتصف العام برفع القيود على الإنتاج. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يلقى النمو مزيداً من الدعم من النفقات العامة على البنية التحتية. ومن المتوقع أيضا أن تتحسَّن موازين المعاملات الخارجية والمالية العامة. ويتمثَّل التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلاد في بطء وتيرة الإصلاحات الهيكلية اللازمة للتنويع الاقتصادي بعيداً عن المحروقات، وتعزيز نشاط القطاع الخاص. وتُعد نسبة الفقر بين الكويتيين متدنية.

أحدث التطورات

نظراً لأن المحروقات تساهم بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي، انكمش الاقتصاد الكويتي بنسبة 3.5% في 2017 تحت تأثير تخفيضات إنتاج النفط المتصلة باتفاق منظمة أوبك. وبوجه عام، انكمش قطاع النفط بنسبة 7.2%، لكن النمو في القطاع غير النفطي تماسك عند مستوى 2.2% مدعوما بمعدلات النمو المطرد في إنفاق الأسر المعيشية، وزيادة الإنفاق الاستهلاكي للحكومة. وتراجع الإنفاق الاستثماري خلال عام 2017 بعد أن سجَّل قفزة في 2016 حينما كثَّفت الحكومة إجراءات تنفيذ خطة التنمية الخمسية (2015/2016-2019/2020). واستمر الزخم الإيجابي لنشاط القطاع غير النفطي في 2018، إذ سجل القطاع نموا نسبته 2.8% في الربع الأول بالمقارنة بمستواه قبل عام، وهو ما ساعد على رفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 1.6% (وهو أول نمو إيجابي في 15 شهرا). وتشير بيانات في الآونة الأخيرة إلى تحسُّن النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين. والكويت هي خامس أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، وأحد الأعضاء القلائل في أوبك الذين يملكون فائضا في طاقة إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط إلى 2.785 مليون برميل يوميا سنويا، وهي زيادة قدرها 85 ألف برميل يوميا في أعقاب قرار منظمة أوبك والمنتجين من خارجها في يونيو/حزيران بإلغاء القيود على الإنتاج. وقد أدى انتعاش أسعار النفط خلال الاثنى عشر شهرا الماضية التي تقترب من أعلى مستويات لها في ثلاثة أعوام ونصف، وارتفاع معدلات التوظيف في القطاع العام إلى زيادة الإنفاق ومشاعر الثقة لدى الأسر المعيشية كما يتضح في قوة الإنفاق في متاجر التجزئة في النصف الأول من عام 2018. واستقرت أيضاً أسعار العقارات بعد أن شهدت حركة تصحيح في عامي 2016 و2017. ولا تزال قروض البنوك للمستهلكين قوية، إذ زادت في المتوسط بنسبة 7.1% بالمقارنة بمستواها قبل عام في النصف الأول لعام 2018. ويشهد القطاع المصرفي نموا صحيا وبلغت نسبة كفاءة رأس المال لدى البنوك 18.4% وهي أعلى من النسبة التي يفرضها البنك المركزي والتي تبلغ 13%. ولا تزال المراكز المالية الخارجية قوية وتساند ربط سعر العملة الكويتية بالعملات الأجنبية. وتُقدَّر الدعائم التحوُّطية المالية (الاحتياطيات المالية) التي تحتفظ بها الهيئة العامة للاستثمار في الكويت بنحو 530 مليار دولار. وقد أدَّى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة عائدات الصادرات، وبلغ فائض ميزان الحساب الجاري للكويت أكثر من 5.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2017، وهو تحسُّن ملحوظ بالمقارنة بعجز نسبته 4.6% في 2016. وأدَّى تحسُّن موازين التجارة إلى زيادة أخرى لفائض الحساب الجاري إلى 9.6% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول للعام (على أساس المجموع التراكمي لأربعة أرباع السنة).

وقد انحسرت أيضاً الضغوط على المالية العامة، حيث أدَّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة عائدات تصدير النفط التي تساهم بنحو 90% من الإيرادات الحكومية. وساعد هذا على تضييق عجز السنة المالية 2017/2018 إلى 8.9% من إجمالي الناتج المحلي (باستبعاد دخل الاستثمار وقبل حساب التحويلات إلى صندوق الثروة السيادية) في أعقاب عجز نسبته 13.8% السنة السابقة. وفيما يتصل بالسنة المالية 2018/2019، تتضمن الموازنة مخصصات إنفاق قدرها 21.5 مليار دينار أو ما يزيد 12% عن مخصصات السنة الماضية. ومن المتوقع أن يُبقي هذا العجز الكلي للموازنة عند مستوى مرتفع قريباً من 6%. وفي السنوات الأخيرة كان يجري تمويل العجز بمزيج من عمليات السحب من مدخرات المالية العامة

الشكل 1 الكويت / مؤشرات القطاع المصرفي، 2017

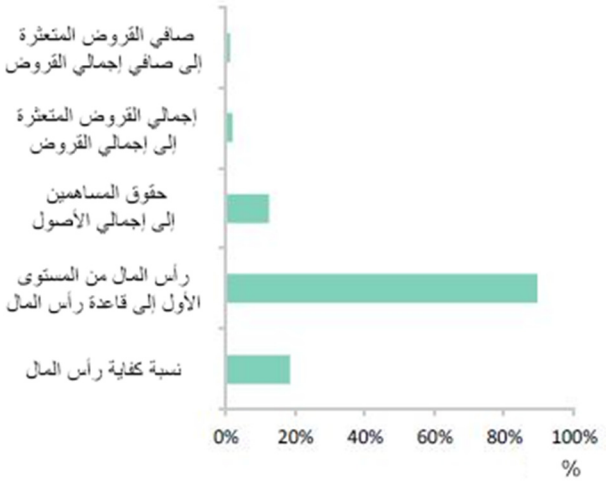

المصادر: البنك المركزي الكويتي، وهافر، والبنك الدولي.

الشكل 2 الكويت / موازين القطاع العام

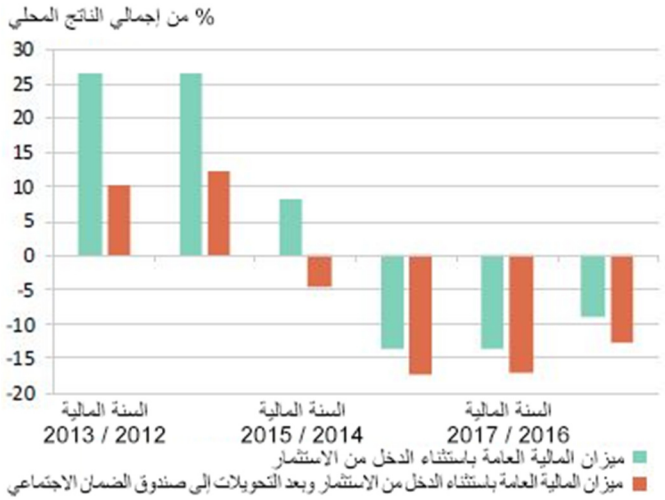

المصادر: البنك المركزي الكويتي، وهافر، والبنك الدولي.

في صندوق الاحتياطي العام، ومن التمويل بديون محلية ودولية، وأصدرت الكويت للمرة الأولى سنداً دوليا بقيمة 8 مليارات دولار في عام 2017. ومازال إجمالي الدين العام منخفضا عند نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2017.

بيد أن إصلاحات المالية العامة تمضي في طريقها ببطء. فقد بدأت الحكومة ترشيد الدعم على المياه والكهرباء في سبتمبر/أيلول 2016، لكن جرى تنفيذ الزيادات اللاحقة في رسوم الاستهلاك ببطء أكثر مما كان مقترحاً في بادئ الأمر، ويُعزَى ذلك جزئيا إلى قوة المعارضة في البرلمان. وتأجَّل تطبيق ضريبة القيمة المضافة الذي كان مقررا في 2018 حتى عام 2021.

وظل التضخم محدوداً، حيث بلغ متوسطه 0.7% خلال النصف الأول لعام 2018 بفضل تراجع تكاليف الإسكان واستمرار ضعف تضخم أسعار الغذاء. ويعني ربط العملة المحلية بسلة غير معلنة من العملات الأجنبية، للدولار الأمريكي فيها وزن كبير، أن السياسة النقدية الوطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية في الولايات المتحدة. وقد قام البنك المركزي الكويتي بتشديد السياسة النقدية بخطى أبطأ من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي)، فرفع أسعار فائدته الأساسية للمرة الأولى خلال عام واحد في مارس/آذار 2018 في أعقاب زيادة قدرها 25 نقطة أساس أجراها مجلس الاحتياطي. وعلى الرغم من زيادة أخرى قدرها 25 نقطة أساس أجراها مجلس الاحتياطي في يونيو/حزيران، قرر البنك المركزي الكويتي ترك أسعار الفائدة دونما تغيير.

إن الكويت بلد غني بالنفط ولا وجود فيه تقريبا للفقر المدقع والبطالة الاضطرارية. ويعمل 80% من المواطنين الكويتيين المشتغلين في القطاع العام. وعلى النقيض من ذلك، يُؤلِّف الوافدون ثلثي السكان، ويُشكِّلون معظم المقيمين الأقل دخلا. ومن الهواجس الأخرى للعمال الوافدين الأجور المتأخِّرة أو التي لم تُدْفَع، وظروف العمل الصعبة، والخوف من التضييق عليهم. وفي هذا الصدد، يعيش حوالي 18% من مجموع السكان على أقل من نصف متوسط مستوى الدخل - وتمثل هذه الأعداد 1.5% من المواطنين الكويتيين و 34% من غيرهم.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن ينتعش معدل النمو إلى 1.5% في 2018 مع زيادة إنتاج النفط وصادراته، ويلقى القطاع غير النفطي دعماً من زيادة الإنفاق الحكومي. ومن شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة القادمة أن تؤدي إلى زيادة أخرى لإنتاج النفط. وفي مارس/آذار، أعلنت الحكومة عن مشروع بوابة شمال الخليج الذي يهدف إلى ربط الكويت والبلدان الداخلية بمبادرة الحزام والطريق الصينية. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يزيد معدل النمو قليلاً على 3% في الأمد المتوسط، وقد يرتفع أكثر إذا تم تنفيذ مشروعات بوابة الخليج. ومن المتوقع أن يُبطِل التأخر في تنفيذ إصلاحات ضريبة القيمة المضافة وزيادة الإنفاق الحكومي تأثير زيادة العائدات النفطية، وأن يبقي عجز الموازنة العامة مرتفعاً عند أكثر من 4% من إجمالي الناتج المحلي في الأمد المتوسط، ومن المتوقع أيضا أن يتراجع فائض ميزان الحساب الجاري إلى نحو 6% من إجمالي الناتج المحلي مع زيادة الإنفاق على الواردات المتصلة بالبنية التحتية.

المخاطر والتحديات

تشتمل المخاطر الخارجية الرئيسية على الآثار غير المباشرة للتوترات الجيوسياسية والصراعات وتقلُّب الأسواق المالية العالمية وتقلُّب أسعار النفط. وقد تؤثِّر قفزة قوية لإنتاج النفط العالمي على أسعار الطاقة، وتُؤدِّي إلى ضغوط على موازين المالية العامة والمعاملات الخارجية. وتتصل التحديات الأطول أمداً بالاعتماد الشديد للكويت على النفط باعتباره مُحرِّكا للنمو وفي تمويل الدعم السخي، والتحويلات، وتوفير وظائف في القطاع العام للمواطنين. ومع أن الخطة الإستراتيجية (الكويت الجديدة 2035) التي أُطلقت في 2017 تهدف إلى تحويل البلاد إلى مركز مالي وتجاري إقليمي، فإن سوء مناخ الأعمال، وكبَر حجم القطاع العام يعوقان إنتاجية القطاع الخاص غير النفطي. ويلزم إجراء إصلاحات شاملة تتركَّز على الابتكار، وريادة الأعمال في القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل والتوظيف، وتحسين مؤهلات قوتها العاملة.

الجدول 2 الكويت / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2015	2016	2017	2018ت	2019ن	2020ن
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	0.6	2.9	-3.5	1.5	3.1	3.1
الاستهلاك الخاص	3.4	1.1	2.9	3.9	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	-1.5	0.6	4.0	9.3	3.9	1.9
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	15.5	11.6	5.2	5.9	7.4	6.9
الصادرات، السلع والخدمات	-0.9	2.5	-3.3	1.8	3.0	3.2
الواردات، السلع والخدمات	6.8	4.2	11.5	11.0	6.0	5.0
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	-0.9	3.0	-2.9	1.5	3.1	3.1
الزراعة	-5.4	0.5	3.4	3.3	3.3	3.1
الصناعة	-0.9	3.5	-6.3	1.9	3.7	3.3
الخدمات	-0.9	2.1	2.9	0.8	2.1	2.7
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.3	3.2	1.6	2.2	3.0	3.0
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	3.5	-4.6	5.9	10.6	7.8	5.9
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	-4.4	-3.8	-6.5	-4.2	-3.2	-3.2
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-13.4	-13.9	-9.0	-5.9	-4.9	-4.4
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	11.0	10.3	19.1	25.8	31.1	35.8
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-13.3	-13.9	-8.8	-5.7	-4.5	-3.9

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.